بانوراما أجيال الشعر اليمني في القرن العشرين

الحلقة الرابعة

■ الجيل السبعيني -كما أسلفنا- شهد أيضاً الحضور الأكبر للشاعر عبد الله البردوني، سواء حضوره المتعلق باتساع شعبيته وصداماته القوية مع النظام، أو حضوره المتمثل بإدخاله القصيدة العمودية إلى آفاق ومرتادات حداثية لم يكن ليتصورها أحد.. إلى جانب كتاباته ومعاركه النقدية، وتحوله إلى علامة كبرى لتلك المرحلة بمقدار ما كان المقالح علامة كبرى لها من خلال كونه قائداً للتحديث، ومحتفياً بالحداثة..

علوان مهدي الجيلاني

وإذا كان الحضور الكبير للبردوني من خلال تطويره للقصيدة العمودية أسلوباً ومعجماً، ومضامين، ومن خلال حضوره الجماهيري قد ظل بمثابة الراعي للتجارب العمودية القوية والواعية أيضاً كما في حالة الشاعر حسن الشرفي، فإن جيل السبعينيات أفرز أيضاً في الاتجاه المقابل تياراً تحديثياً طمح إلى تجاوز قصيدة التفعيلة وتقنياتها وما ارتبط بها -صدفة ربما- من اشتراطات مضمونية إلى كتابة قصيدة النثر.. وهو تيار اتسم بالاندفاع والمغامرة في كتابة القصيدة -على حد تعبير المقالح- الذي يؤكد أن ما أنجزه شعراء السبعينيات في اليمن عبر هذا الشكل بتجلياته المتاحة آنذاك لم يكن نتاج نزوات أو رغبات في المحاكاة والمماثلة؛ لأن (في صفوف هذا الجيل الرافض المغامر أفراداً يمتلكون مواهب عالية وإمكانات ذاتية قادرة على ترويض النص الأجد ليكون شعراً وثيق الصلة بعصره وبالمحيط البشري الذي يصدر عنه) [١]).

لهذا كان ذلك التيار -كما يقول المقالح- (يعاني ويستمر في التجريب والبحث عن المغايرة بكونها ظاهرة إبداعية حقيقية وليس محاكاة لتجارب فقدت لونها وبريقها، وأصبحت نمطاً مستهلكاً يشبه الترجمات الصادرة أو تلك المنقولة عن اللغات الأخرى) [٢]).

وقد كان رائد هذا التيار من السبعينيين عبد الرحمن فخري، حسن اللوزي، ذي يزن، محمد المساح ثم انخرطت فيه مجموعة من الأسماء مثل: عبد الودود سيف، عبد الكريم الرازحي، عبد اللطيف الربيع، محمد حسين هيثم، شوقي شفيق، شوقي شائف، وعبد الله قاضي.. وقد شكل ذلك الاجتراح لهذا الشكل الجديد من قبل السبعينيين نقلة نوعية مهمة على طريق الاختلاف والمغايرة.. تمثلت في كسر هيمنة الموضوع على الكتابة الشعرية الذي كانت تحتفل به قصائد التفعيلة والعمود.. كما تمثلت في تقليص حدة الغنائية والمباشرة.. ومع ذلك فإن شعراء هذا التيار الذين جاءوا إلى قصيدة النثر من تجارب وزنية جيدة، لم يبلغوا في اندفاعهم حد نبذ الأشكال الأخرى تماماً.. فقد ظلوا يراوحون بين كتابة قصيدة النثر وقصيدة التفعيلة [٣]).. بل ظل بعضهم يكتب الشكلين إلى جانب الشكل العمودي القديم، كما في حالة عبد الودود سيف.

ولعل تحفظ قطب كبير من أقطاب الحداثة في اليمن كالمقالح على هذا التيار كان يحد من هذا الاندفاع.. فقد تأخر ترحيب المقالح بهذه الموجة إلى سنة ١٩٧٦م، حيث عبر في دراسة له بعنوان (ملامح التجربة المعاصرة لقصيدة النثر في اليمن) عن قبول حذر لذلك الاندفاع.. وقد اعترف في هذه الدراسة بتحفظه السابق عليها[٤]).

على مستوى الشكل أيضاً احتفى شعراء السبعينيات بشكل لافت بالقصيدة المدورة.

أما على مستوى الموضوع أو المضمون فقد أفرزت تلك الفترة مجموعة من الظواهر، منها على سبيل المثال شعر الهجاء السياسي الساخر عند البردوني، وعبد الكريم الرازحي، وحالة الحزن والغربة في المدينة عند المقالح وإسماعيل الوريث [٥]).

بكل تلك الإضافات (استطاع الشاعر اليماني أن يشارك زملاءه الشعراء في بقية الأقطار العربية ممن كانوا قد سبقوه بثلاثة عقود على الأقل، وأثبت هؤلاء بقصائدهم أولاً ثم بكتاباتهم النقدية أن القصيدة العربية الحديثة ما تزال في بدايتها، وما تزال قابلة لمزيد من التطور والتجديد وما تزال قادرة على كتابة النماذج المعافاة القريبة إلى وجدان القارئ المثقف) [٦]).

وقد استمرت مفاعيل وتأثيرات الجيل السبعيني حاضرة بقوة في الساحة اليمنية على امتداد سنوات الثمانينيات.. حتى بدايات تبازغ الجيل التسعيني من أواخر الثمانينيات، حيث لا يزال هو الآخر إلى اليوم (نهاية العقد الأول من القرن الجديد) يتصدر الساحة ويملؤها بالضجيج..

أخيراً.. لا بد من إنهاء هذا المدخل التاريخي بملاحظتين مهمتين لجهة توضيح منحى الاشتغال عليه:

أولاً: لا شك في أن سمة جيل من الأجيال الشعرية لا يصنعها كل الشعراء الذين تعايشوا في ذلك الجيل.. بل يصنعها أهم المشاركين فيه حتى وإن اختلفت طرقهم في الاشتغال.. ولذلك فكل ما أوردناه سابقاً عن كل جيل من الأجيال التي عرضنا لها هو في النهاية نسبي لا يحتمل منطقه التعميم مائة في المائة..

من أجل توضيح ذلك، ولو على وجه التقريب سأورد هذا المثال: تعايش في الجيل الأربعيني (جيل الرومانسية والتجديد) على الساحة اليمنية الشاعر الإحيائي الضخم محمد محمود الزبيري.. والذي يمكن لمح رومانسية خفيفة في قصائده.. كما اشتمل على شعراء رومانسيين بمعنى الكلمة.. مثل: إبراهيم الحضراني، أحمد الشامي، عبد الوهاب الشامي، حسن السقاف، علي محمد لقمان، محمد عبده غانم، صالح الجامد، إدريس حنبلة، لطفي جعفر أمان.. واشتمل أيضاً على شعراء يمكن تصنيفهم شعرياً من الدرجة الثانية، إما لكونهم علماء ينظمون الشعر حسب التقاليد الموروثة في اليمن، بوصفه جزءاً من أدوات العالم القاضي، الذي هو جزء من النخبة السياسية، ومن حاشية الحاكم، من أمثال: القاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي عبد الله الشماحي.. وإما لكونهم معلمين تنويريين، الشعر جزء من أدواتهم في بيئة ثقافية تقليدية على نحو ما كان موجوداً في اليمن آنذاك.. بل إنه ما زال موجوداً إلى اليوم في مدن تقليدية يمنية مثل مدن العلم في تهامة، زبيد، بيت الفقيه، المراوعة، الزيدية، المنيرة.. ومثل تريم وسيئون في حضرموت، وصعدة، وحوث في شمال اليمن.. وغيرها.. ولعل هذا التوصيف ينطبق آنذاك على شاعر ومعلم تنويري مثل: محمد المطاع.. إلى جانب ثوار سياسيين مثقفين، كانت القصيدة تقوم عندهم مقام المقالة والمنشور السياسي، من أمثال: أحمد المروني، ومحمد الفسيل، وزيد الموشكي..وشعراء لهم نصيب من كل تلك الجوانب السابقة مثل: أحمد المعلمي، والعزي مصوعي.. لذلك فإن توصيفات ذلك الجيل الواردة في هذا المدخل ستتسم دائماً بالنسبية رغم مصداقيتها من حيث تأشيرها على ناحية التجاوز والاختلاف التي اكتسب بها الجيل جزءاً كبيراً من سماته ومحدداته.

ثانياً: لا بد من إيضاح أننا أردنا من هذا المدخل التاريخي رسم صورة بانورامية لمشاهد الشعر اليمني التي أنجزتها الأجيال السابقة، ولن يخفى على القارئ أن تناول تلك الأجيال كان يتسع تصاعدياً، كلما انتقلنا إلى جيل جديد حتى كانت أوسع الوقفات عند الجيل السبعيني.. وذلك يتناسب مع حجم الإنجاز وكثرة الأسماء، وتعدد التجارب وتنوعها، وعلامات التجاوز التي قدمها كل جيل.. غير أن طبيعة هذا التمهيد التاريخي قد حالت دون تناول جوانب في تلك المشاهد، لا تكتمل الصورة إلا بها أو ببعضها على الأقل.. فثمة الكثير من التعميمات التي كان يجب أن تحضر بالتوازي معها استثناءاتها.. كما أن إيراد المقولات دون أن تكون معززة بالنصوص يقلل كثيراً من مصداقية الطرح.. بيد أن استحضار النصوص الشاهدة على تلك المقولات كان سيخرج هذا التمهيد التاريخي عن مساحته، وسيخل بالهدف الذي وضع له حتى لو قللنا من عدد النصوص إلى أقل حد ممكن؛ لأن مدونة الشعر اليمني التي أنجزتها أجياله على مدار القرن العشرين بكثرتها واختلافها وتنوعها، والمرجعيات المتعلقة بالنصوص والموجهات الغائبة فيها تظل أكثر تنوعاً واختلافاً من أن تعبر عنها عينات محدودة..

حتى لو حاولنا ذلك من زاوية أو زوايا محددة كأن نتتبع مثلاً الموجهات الثقافية، والنصوص الغائبة، التي اشتغلت عليها إبداعات كل جيل من تلك الأجيال، فإن استحالة الإيفاء بالمقصود ستظل قائمة وموجودة.. وقد يسهل الأمر قليلاً مع الجيل التقليدي، جيل المحاكاة والاجترار.. أو مع جيل الإحياء..حيث يتشكل الموجه من متكئ ثقافي وإبداعي واحد، وإن تعددت وجوهه.. وهو التراث العربي بجوانبه الشعرية والنقدية، والثقافية عامة، فإن صعوبة التناول ستكون غير عادية عند تناول الجيل الرومانسي.. حيث الموجهات الثقافية والإبداعية والموحيات تأتي من متكئات ومرجعيات متعددة، فيها الذاتي وفيها الآخر، فيها العربي القديم وفيها العربي الحديث ممزوجاً بالأجنبي، بحكم تلقي الرومانسية اليمنية عن الرومانسية العربية، عن الرومانسية الأجنبية.. وفيها أيضاً خصوصية المجموع الناتجة عن امتزاج كل تلك العناصر فيه.. كما أن فيها الخصوصية الفردية.

أما إن فكرنا في تناول الموجهات الثقافية ونصوص ومتكئات تجربة الجيل الواقعي، وجيل السبعينيات فإن ذلك يستحيل تماماً في حيز كهذا،

حيث تشتجر موجهات كثيرة ومرجعيات أكثر تعدداً.. ونصوص غائبة لا يمكن حصرها كما تتعدد الذوات والتمثلات والأشكال، وتبدو محاولة التتبع لجزئية منها مستحيلة حتى على البحوث المخصصة لكل جزئية منها..

بسبب ذلك كله.. اقتصر هذا المدخل على الإلماحات الخاطفة للسمات العامة، والظواهر الأكثر بروزاً، والمفاصل الأقوى أهمية، كذلك إلى ذكر الأسماء الأميز حضوراً ومشاركة في تلك الأجيال، والأوضح تعبيراً عنها إبداعاً ومثاقفات، ونماذج جيدة لعرض المادة من خلالها.

هامش

([١]) من مقدمة مختارت من الشعر اليمني المعاصر، د عبد العزيز المقالح، مرجع سابق.

([٢]) نفس المرجع السابق.

([٣]) ينظر: قصيدة النثر في اليمن أجيال وأصوات، د حاتم الصكر، مرجع سابق، ص ٣٦.

([٤]) بتصرف من نفس المصدر، ص ٢٦، ينظر أيضاً: قضايا الشعر الجديد في تجربة المقالح النقدية، أ / محمد الحصماني المركز الوطني للمعلومات

([٥]) تجربة القصيدة لدى الشاعر اليمني عبد العزيز المقالح، د/عبدالسلام الكبسي، المركز الوطني للمعلومات

([٦]) من مقدمة مختارات من الشعر اليمني المعاصر، عبد العزيز المقالح، مرجع سابق.

إحساس

عبدالمجيد التركي

مرة كنت أتحدث مع صديق على النت، وقلت له إنني رأيت شخصاً يأكل مباشرة من صندوق الزبالة وتألمت.. فقال لي إنه مرة رأى مشهداً كهذا وأحس بالقرف، ولم يستطع الأكل طيلة اليوم، حينها أدركت أنني أتكلم في وادٍ وهو في وادٍ آخر.. وأدركت أنه جاهل..

أنا رأيت مشهداً كهذا وبقيت دون طعام تضامناً معه وليس قرفاً منه، حين ترى منظراً كهذا يعصرك ألم الإنسانية من الداخل، ولا علاقة للأمر بالقرف،كأنني كنت أعاقب نفسي لأنني آكل ما طاب لي وهو لا يجد شيئاً يأكله، وكأنني أنا المتسبب في حاله وفي جوعه..

ذاك الإحساس بالذنب ، هو ما يؤلمني كثيراً أيضاً ولا أفهم سببه.. أنا أيضاً فقيرة

و لا أملك ما أقدمه..

يقول الإمام علي: ما جاع فقيرٌ إلا بما مُتّعِ به غني..

ولكن الإحساس بالذنب يقتلني.. هو الذنب الجمعي الذين نتحمله نيابة عن الميسورين الذين لا يمنحون لمثل هؤلاء شيئاً، لأن الإحساس بالآخر اختفى..

أحسُّ أن أحاديثنا مكررة وقد قلنا هذا الكلام من قبل، وكأن كلاً منا يعرف ماذا سيقول الآخر، لإحساسنا بأن هذه مشاهد مكررة..

عرفنا بعضنا، أو سنعرف بعضنا، أو نعرف بعضنا في عالم آخر موازٍ لعالمنا..

المهم أن ما بيننا هو جميل ويستحق الإيمان به..

كتاب القصة في ذمار يقيمون صباحية نقدية وقصصية

على هامش لقاء كتاب القصة بمحافظة ذمار تقام صباحية نقدية حول فن القصة القصيرة جدا بمقر إتحاد الأدباء بذمار يتحدث فيها الأستاذ زيد الفقيه والأستاذة سلوى الكحلاني مركزين على خصائص هذا الفن السردي

وعوامل انتشاره بين القراء.كما يلقي عدد من كاتبات وكتاب القصة نماذج من أقاصيصهم القصيرة جداومنهم:

ماهر عطا-أسماء عبد العزيز- نبيهة محضور- محمد الغرباني- حفصة مجلي - سلمى الخيواني - أسماء المصري

وقد برز عدة أسماء من كتاب القصة القصيرة جدا في ذمار ممن يجيدون استخدام المفارقة وتكثيف اللغة السرديةإضافة إلى جيل الكتاب الجدد.

ويأتي هذا الإجتماع بدعوة من الهيئة الإدارية لنادي القصة بصنعاء لأعضاء

فرع نادي القصة بذماروذلك لمناقشة خطة العمل للعام الحالي.. وكذلك مناقشة توسعة عدد أعضاءالهيئة الإدارية خاصة بعد أن تضاعف عدد كتاب القصة في ذمار منذ تأسيس الفرع كما سيناقش الأعضاء إمكانية تطبيق النظام الداخلي للفرع وتوزيع صلاحيات رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية

ويعتبر كتاب محافظة ذمار من أنشط كتاب القصة في الجمهورية من حيث إقامة الفعاليات والمسابقات.. وكذلك المشاركات خارج المحافظة.

إصدارات ثقافية

التغذية المستدامة من أجل صحّة الإنسان والأرض

نال الباحث الفرنسي في مجال التغذية «كريستيان ريميزي» شهرة كبيرة عبر أبحاثه الأولى عما أسماه بـ«التغذية المستدامة». وهذا هو بالتحديد عنوان كتابه الصادر قبل أسابيع قليلة.

يبدأ المؤلف تحليلاته بطرح عدد من الأسئلة الجوهرية، المطروحة أصلا على الإنسانية اليوم، مثل: هل يمكن قبول أن يكون هناك مليار من البشر يعانون من الجوع، بينما هناك أكثر من هذا العدد ممن ينالون من التغذية أكثر من حاجتهم؟ وهل يمكن قبول أن تكون الزراعة وغيرها من النشاطات «الغذائية» مصادر هامة للتلوّث وإصدار الغازات السامة؟ ولماذا تساهم الصناعات الغذائية في بروز عدد من الأمراض، وتزيد من حدتها؟ وكيف يمكن للمستهلكين ضبط سلوكهم الغذائي «الآمن» وهم يواجهون قدرا هائلا من التناقضات في المعلومات الخاصة بالتغذية؟

إن مؤلف هذا الكتاب يحاول رسم بعض «المسارات الممكنة»، لما يقول، للشروع بتغيير «مطلوب وملحّ» في أنماط السلوك الغذائي السائدة. بل ويقترح في الوقت نفسه نوعا من «الميثاق لتبنّي التغذية المستدامة»، الأمر الذي يتطلب، أولا بأول، قيام البشر بـ«خيارات شخصية» تذهب في اتجاه «سلامة صحة الإنسان والأرض».

ولا يكتفي المؤلف بتقديم الأفكار «النظرية» التي تتأسس عليها سلوكية «التغذية المستدامة»، بل يناقش مسائل حياتية يواجهها المستهلك العادي. هذا المستهلك يجد نفسه، بسبب كثرة العرض في المجتمعات الاستهلاكية، أمام «فخ» اختيار الأفضل.

هناك «المنتجات النباتية» من خضار وفواكه وحبوب وغيرها والتي «يمكن استهلاكها يوميا». وهناك «المنتجات الحيوانية» التي «ينبغي استهلاكها باعتدال». لكن هناك فئة «المنتجات الصناعية» التي ينبغي استهلاكها بالحدّ الأدنى، إذا لم يكن تجنّب ذلك بالكامل ممكنا. الخطورة تكمن في واقع أن هذه المنتجات «تأتي غالبا» من آليات «مؤذية» وأحيانا «كارثية» بالنسبة للبيئة والمجتمع.

تتم الإشارة في هذا السياق أنه رغم وضوح العلاقة بين التغذية والصحة، كما أثبتت دراسات علمية وطبية كثيرة، فإن البشر المستهلكين» لا يزالون مستمرّين بسلوكياتهم الغذائية «السيئة». هذا خاصة في ظل «التخلّي عن أنماط التزوّد التقليدية» لصالح التزوّد بمنتجات «محوّلة» من قبل الصناعات الغذائية.

ويحدد المؤلف نوعا من البرنامج العملي للوصول إلى «تغذية متوازنة» متوفرة أمام جميع المستهلكين. وتتمثل الخطوط العريضة لهذا البرنامج في الاعتماد على «زراعة مستدامة» قادرة على تزويد دورات التوزيع القريبة بالمنتجات الطازجة من لحوم وفواكه وخضار. هذا مع التأكيد على أن وجود مثل هذه «الآليات» في التوزيع ضرورية كأساس لا بد منه من أجل إيجاد «البنية التحتية» التي تؤمّن أقصى درجة ممكنة من «العلاقة المباشرة» بين المنتج والمستهلك «القريب». ويتحدث المؤلف في هذا الإطار عن إمكانية خلق نوع من «الأسواق الزراعية» القائمة على دورات توزيع «محلية».

ومن الأفكار التي يتم التأكيد عليها في تحليلات هذا الكتاب، ضرورة أن يتبنى القطاع «الزراعي - الغذائي» سلوكيات غذائية جيدة وتمتعه بالدعم القوي والعملي للسلطات العامة المعنية. هذا من أجل تقليص إنتاج ما تتم تسميته بـ«الحريرات الفارغة»،والمقصود تلك المواد والمنتجات الغنيّة بالدسم وغيره والفقيرة بالفيتامينات وغيرها من المكوّنات الغذائية المفيدة، أو للتوقف عن «التلاعب بالذوق» عبر منتجات «صناعية». وبالمحصلة يرى المؤلف أن مستقبل التغذية سيتطلّب بالضرورة التزام أكبر من قبل السلطات السياسية، لكن إلى جانب نقاش المعنيين «المستهلكين» لهذه المسألة بجديّة فهؤلاء «عليهم أن يدركوا مسؤولياتهم».

إن المسألة لا تتعلق بتأمين «ما يكفي» من مصادر التغذية لأعداد البشر الذين يتزايدون فحسب، ولكن أيضا بضرورة إيجاد «السلسلة الغذائية المناسبة» التي تؤمّن سد الحاجات الإنسانية، من جهة، وحماية البيئة، من جهة أخرى. ثم من المطلوب أن يأخذ «التسيير الغذائي» الأهمية التي يستحقها في اهتمام المسؤولين السياسيين المأخوذين حاليا بقضية «النضال ضد سخونة الأرض».

هذا مع العلم أن المنظومة الغذائية في البلدان المصنّعة مسؤولة وحدها عن إصدار أكثر من ٣٠ بالمائة من الغازات التي يتم اعتبارها سببا رئيسيا في التغيرات المناخية. هذا يعني، برأي المؤلف، عدم الوعي الدقيق بنتائج المنظومة الغذائية السائدة والقائمة على «زراعة مستدامة قليلا ومنتجة لأضرار بيئية كثيرة».

وهناك فكرة أخرى يتم التركيز عليها بواقع أن الصناعات الغذائية ليست «مرغمة»، حسب القوانين النافذة اليوم، على تقديم النتائج على صعيد «القيمة الغذائية» للمنتجات «المحوّلة»، ولكن فقط على صعيد «الأمن الغذائي». هكذا يجد المستهلك نفسه أمام منتجات «فقدت قيمتها الغذائية الطبيعية» مثل تلك التي توفرها الفواكه والخضار الطازجة، لصالح منتجات تزخر فيها المخازن الكبرى و«لا تتناظر مع الاحتياجات الغذائية للبشر».

ولا يكفي في مثل هذه الحالات الاهتمام بالإعلان عن «المكونات الداخلة في المنتج» كما تحرص السلطات العامة في البلدان الاستهلاكية المتقدمة اليوم. و«الأسوأ» هو أن نموذج «موديل» الاستهلاك الغربي فيتعمم أكثر فأكثر على الصعيد العالمي.

إنها «مرافعة» مدعومة بالحجج والبراهين، ضد النظام الغذائي والسلوكيات الغذائية في المجتمعات الاستهلاكية اليوم، وقرع ناقوس الخطر حيال المستقبل.

الكتاب: التغذية المستدامة، من أجل صحة الإنسان والارض
تأليف: كريستيان ريميزي
الناشر: اوديل جاكوب - باريس - ٢٠١٠
الصفحات: ٢٩٦ صفحة
القطع: المتوسط